

الرقم: م ٢١ / م
التاريخ: ٢٦/١/٤٤٧ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْنُ سَلَّمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَلْ سَعْوَد

مَلِكُ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

بِناءً عَلَى الْمَادِةِ (الْسَّبْعِينَ) مِنَ النَّظَامِ الْاِسْاسِيِّ لِلْحُكْمِ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩٠/١)

بِتَارِيخِ ٢٧/٨/١٤١٢ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الْعَشِيرَنَ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الْوَزَرَاءِ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (١٣/١)

بِتَارِيخِ ٣/٣/١٤١٤ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الثَّامِنَةِ عَشَرَةَ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩١/١)

بِتَارِيخِ ٢٧/٨/١٤١٢ هـ.

وَبِعِدِ الاطْلَاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ رَقْمِ (٢٢/٢٤١) بِتَارِيخِ ١٦/١٠/٤٤٦ هـ.

وَبِعِدِ الاطْلَاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الْوَزَرَاءِ رَقْمِ (٦٠) بِتَارِيخِ ٢٠/١٤٤٧ هـ.

رَسَّمْنَا بِمَا هُوَ آتٍ:

أولاً : تَعْدِيلِ نَظَامِ التَّوْثِيقِ، الصَّادِرُ بِالْمَرْسُومِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (م/١٦٤) بِتَارِيخِ ١٩/١١/٤٤١ هـ، عَلَى النَّحوِ الْأَتَى:

١- تَعْدِيلِ الْفَقْرَةِ (٦) مِنَ الْمَادِةِ (الْحَادِيَةِ عَشَرَةَ) لِتَكُونَ بِالنَّصْرِ الْأَتَى: "٦- قَسْمَةُ الْأَمْوَالِ الشَّائِعَةِ - بِمَا فِيهَا الْعَقَارِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا نِزَاعٌ، أَوْ حَصَةٌ وَقْفٌ أَوْ وَصِيَّةٌ، أَوْ عَدِيمِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ نَاقِصِهَا، أَوْ غَايَّبٌ".

٢- تَعْدِيلِ الْمَادِةِ (الثَّانِيَةِ عَشَرَةَ) لِتَكُونَ بِالنَّصْرِ الْأَتَى: "لَا يَخْتَصُ كَاتِبُ الْعَدْلِ بِتَوْثِيقِ أَيِّ إِقْرَارٍ أَوْ عَدْدٍ يَكُونُ أَحَدُ طَرْفَيْهِ عَدِيمِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ نَاقِصِهَا، أَوْ غَايَّبٌ، أَوْ نَاظِرٌ وَقْفٌ أَوْ وَصِيَّةٌ، إِلَّا فِي الْحَالَاتِ الْأَتَى:

١- قَبْولُ الْهَبَةِ.

٢- تَعْرِفَاتُ الْأَبِ فِي مَالِ وَلَدِهِ عَدِيمِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ نَاقِصِهَا.

٣- إِقْرَارُ الْبَائِعِ بِالْبَيعِ عَلَى مَوْرِثِ عَدِيمِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ نَاقِصِهَا وَبَعْضِهِ الثَّمَنِ قَبْلِ وَفَاتِ الْمَوْرِثِ.

٤- مَا يَنْزَعُ مِنَ الْعَقَارِ لِلْمَنْفَعَةِ الْعَامَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ الْبَدْلُ عَقَارًا.

٥- عَقدُ تَأْجِيرِ مَدَدٍ لَا يَتَطَلَّبُ الإِذْنَ مِنَ الْمَحْكَمَةِ الْمُخْتَصَّةِ".



٣- تعديل المادة (الثامنة والثلاثين) لتكون بالنص الآتي: "تكون مدة صك الوكالة خمس سنوات من تاريخ صدوره ما لم تنسخ أو يتوفى أحد طرفيها أو ثُقُدْ أهليتها قبل مضي هذه المدة أو يحدد الموكل مدتها بما يقل عن تلك المدة".

٤- تعديل الفقرة (٢) من المادة (الاربعين) لتكون بالنص الآتي: "يراعى عند إعداد نماذج العقود حق المتعاقدين في إضافة أي شرط أو اتفاق، ما لم يخالف النصوص النظامية".

ثانياً : تعديل نظام التحكيم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) بتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤ مـ، على النحو الآتي:

١- تعديل الفقرة (١) من المادة (العاشرة) لتكون بالنص الآتي: "١- لا يصح الاتفاق على التحكيم إلا من يكون أهلاً للتصرف سواءً كان شخصاً ذات صفة طبيعية أم شخصاً ذات صفة اعتبارية".

٢- تعديل الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (١) من المادة (الخمسين) لتكون بالنص الآتي: "ب - إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه عديم الأهلية، أو ناقصها، وفقاً للنظام الذي يحكم أهليتها".

ثالثاً : تعديل نظام المحاماة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ مـ، على النحو الآتي:

١- تعديل المادة (الثامنة عشرة) لتكون بالنص الآتي: "للمحامين المقيدين في جدول الممارسين دون غيرهم، حق الترافع عن الغير أمام المحاكم أو ديوان المظالم، أو اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام، واستثناء من ذلك يقبل للترافع عن الغير من يأتي:

أ - الزوج أو صهر الشخص، أو القريب له إلى الدرجة الرابعة.

ب - الممثل النظامي للشخص ذي الصفة الاعتبارية.

ج - الوصي والولي وناشر الوقف في قضايا الوصاية ونظارة الوقف التي يقومون عليها.

د - مأمور بيت المال فيما هو من اختصاصه بحسب المنصوص عليه نظاماً".



- ٢- تعديل المادة (السادسة والعشرين) لتكون بالنص الآتي: "تحدد أتعاب المحامي وطريقة دفعها باتفاق يعقده مع موكله، فإن لم يوجد اتفاق أو كان الاتفاق باطلًا أو لسخ أو انفسخ، قدرتها المحكمة التي نظرت في القضية عند اختلافهما بناء على طلب المحامي أو الموكل بما يتاسب مع الجهد الذي بذله المحامي والنفع الذي عاد على الموكل. ويطبق هذا الحكم كذلك إذا نشأ عن الدعوى الأصلية أي دعوى فرعية".
- رابعاً : على سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

National Center for Archives & Records

قرار رقم : (٦٠)

وتاريخ : ١٤٤٧/١٢٠ هـ



المملكة العربية السعودية
الاستاذ العامي رئيس مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع في جلسته المنعقدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٧٧٢٨١ وتاريخ ١٤٤٦/١٠/٢٤، المشتملة على برقية معالي وزير العدل رقم ٤٥٦٧٦٠٧٣٩ وتاريخ ١٤٤٥/٨/١، في شأن دراسة التعديلات المقترحة على نظام التوثيق، ونظام المحاماة، ونظام التحكيم، في ضوء نظام المعاملات المدنية.

وبعد الاطلاع على نظام المحاماة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م) ٣٨/٢٠٢٢/٧/٢٨ وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨.

وبعد الاطلاع على نظام التحكيم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م) ٣٤/٥/٢٤ وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤.

وبعد الاطلاع على نظام التوثيق، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م) ١٦٤/١١/١٩ وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩.

وبعد الاطلاع على نظام المعاملات المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م) ١٩١/١١/٢٩ وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩.

وبعد الاطلاع على المذكرات رقم (٣٦٨) وتاريخ ١٤٤٥/١٠/٢١، ورقم (٢٧٠٢) وتاريخ ١٤٤٦/٨/٥، ورقم (٣٨٠٤) وتاريخ ١٤٤٦/١١/٢٠، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٢/٢٤١) وتاريخ ١٤٤٦/١٠/١٦.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٢٢٢١) وتاريخ ١٤٤٦/١٢/٢٢.



يقرر ما يلي:

أولاً : تعديل نظام التوثيق، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٦٤) وتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ،

على النحو الآتي:

١ - تعديل الفقرة (٦) من المادة (الحادية عشرة) لتكون بالنص الآتي: "٦ - قسمة الأموال الشائعة بما فيها العقار- إذا لم يكن فيها نزاع، أو حصة وقف أو وصية، أو عديم الأهلية أو ناقصها، أو غائب".

٢ - تعديل المادة (الثانية عشرة) لتكون بالنص الآتي: "لا يختص كاتب العدل بتوثيق أي إقرار أو عقد يكون أحد طرفيه عديم الأهلية أو ناقصها، أو غائباً، أو ناشر وقف أو وصية، إلا في الحالات الآتية:

١ - قبول الهبة.

٢ - تصرفات الاب في مال ولده عديم الأهلية أو ناقصها.

٣ - إقرار البائع بالبيع على مورث عديم الأهلية أو ناقصها وبضمه الثمن قبل وفاة المورث.

٤ - ما ينزع من العقار للمنفعة العامة ما لم يكن البدل عقاراً.

٥ - عقد تأجير مدة لا تتطلب الإذن من المحكمة المختصة".

٣ - تعديل المادة (الثامنة والثلاثين) لتكون بالنص الآتي: "تكون مدة صك الوكالة خمس سنوات من تاريخ صدوره ما لم تنسخ أو يتوفى أحد طرفيها أو تفقد أهليته قبل مضي هذه المدة أو يحدد الموكل مدتتها بما يقل عن تلك المدة".

٤ - تعديل الفقرة (٢) من المادة (الأربعين) لتكون بالنص الآتي: "يراعى عند إعداد نماذج العقود حق المتعاقدين في إضافة أي شرط أو اتفاق، ما لم يخالف النصوص النظامية".



ثانياً : تعديل نظام التحكيم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤ هـ،

على النحو الآتي:

١ - تعديل الفقرة (١) من المادة (العاشرة) لتكون بالنص الآتي: "١- لا يصح الاتفاق على التحكيم إلا من يكون أملاً للتصرف سواءً كان شخصاً ذا صفة طبيعية أم شخصاً ذا صفة اعتبارية".

٢ - تعديل الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (١) من المادة (الخمسين) لتكون بالنص الآتي: "ب- إذا كان أحد طرف في اتفاق التحكيم وقت إبرامه عديم الأهلية، أو ناقصها، وفقاً للنظام الذي يحكم أهليته".

ثالثاً : تعديل نظام المحاماة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ،

على النحو الآتي:

١ - تعديل المادة (الثامنة عشرة) لتكون بالنص الآتي: "للمحامين المقيدين في جدول الممارسين دون غيرهم، حق الترافع عن الغير أمام المحاكم أو ديوان المظالم، أو اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام، واستثناء من ذلك يقبل للترافع عن الغير من يأتي:

أ - الزوج أو صهر الشخص، أو القريب له إلى الدرجة الرابعة.

ب - الممثل النظامي للشخص ذي الصفة الاعتبارية.

ج - الوسي ولولي وناظر الوقف في قضایا الوصاية ونظارة الوقف التي يقومون عليها.

د - مأمور بيت المال فيما هو من اختصاصه بحسب المنصوص عليه نظاماً".

٢ - تعديل المادة (السادسة والعشرين) لتكون بالنص الآتي: "تحدد أتعاب المحامي وطريقة دفعها باتفاق يعقده مع موكله، فإن لم يوجد اتفاق أو كان الاتفاق باطلأ



أو فسخ أو انفسخ، قدرتها المحكمة التي نظرت في القضية عند اختلافهما بناء على طلب المحامي أو الموكل بما يتناسب مع الجهد الذي بذله المحامي والنفع الذي عاد على الموكل.

ويطبق هذا الحكم كذلك إذا نشأ عن الدعوى الأصلية أي دعوى فرعية".

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود